التحديات الدستورية لحماية الخصوصية الرقمية

Constitutional challenges to protecting digital privacy

أ. غيث عمران عبد الله

باحث دكتوراه لدى جامعة الحسن الثاني، (المغرب)

Ghaith2017abdallah@gmail.com

ORCID: 0009-0004-3894.1356

DOI: https://doi.org/10.70411/MJLS.1.1.2025149

تاريخ الاستلام: 2024-07-31 تاريخ المراجعة: 2024-08-31 تاريخ القبول: 2024-08-31

الملخص

تتناول الدراسة التحديات الدستورية التي واكبت التكنولوجيا الرقمية، حيث برزت عدة قضايا تتعلق بالحقوق الأساسية، الخصوصية، والأمن السيبراني. وكيف يمكن للتحديات الدستورية أن تكون عائقاً أمام الدساتير، وعليه تبحث الدراسة في التعديلات الدستورية التي تحول دون المساس بالخصوصية للأفراد، وتُحلل الدراسة كيف يمكن للقوانين والسياسات أن تتلاءم مع التطورات التكنولوجية لحماية الحقوق والحريات. وتشير الدراسة إلى أن حماية الخصوصية أصبحت من أبرز القضايا مع تنامي جمع البيانات الشخصية واستخدامها عن طريق الشركات والحكومات. كما تتطرق الدراسة إلى القوانين الدستورية المتعلقة بحماية الخصوصية، مسلطةً الضوء على أهمية تأمين الأنظمة والشبكات الإلكترونية لضمان سلامة المجتمعات من الهجمات السيبرانية. وتناقش الدراسة المعاهدات والمواثيق الدولية التي قننت وضع حقوق الإنسان في الخصوصية والوصول للمعلومة، وتركز الدراسة أيضاً على أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني في مجال الأمان السيبراني.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا الرقمية، التحديات الدستورية، الحقوق الأساسية،الخصوصية، الأمن السيبراني، التعديلات الدستورية، البيانات الشخصية.

Abstract:

The study addresses the constitutional challenges accompanying digital technology, highlighting various issues related to fundamental rights, privacy, and cybersecurity. It examines how these constitutional challenges can pose obstacles to constitutions and explores the necessary constitutional amendments to protect individual privacy. The study analyzes how laws and policies can adapt to technological advancements to safeguard rights and freedoms. It emphasizes that privacy protection has become a critical issue with the increasing collection and use of personal data by companies and governments. The study also delves into constitutional laws concerning privacy protection, highlighting the importance of securing electronic systems and networks to safeguard societies from cyberattacks. Additionally, the study discusses international treaties and conventions that have established human rights regarding privacy and access to information, focusing on the importance of collaboration between the public and private sectors and civil society in the field of cybersecurity.

Keywords: Digital technology, constitutional challenges, fundamental rights, privacy, cybersecurity, constitutional amendments, personal data.

مقدمة

خلال العقود الأخيرة، شهد العالم تحولات رقمية هائلة غيرت مناحي الحياة بطرق لم تكن متوقعة. الثورة الرقمية التي نعيشها اليوم تمثل تحولاً جذرياً في كيفية تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض وكيفية تنفيذ الأعمال وتقديم الخدمات الحكومية. بفضل التقدم التكنولوجي، أصبحت الأدوات الرقمية جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية، ما أتاح لنا فرصاً وابتكارات غير محدودة. الإنترنت، الهواتف الذكية، الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة هي بعض من التقنيات التي شكلت عالمنا الحديث. الإنترنت، الذي بدأ كتجربة أكاديمية محدودة، أصبح اليوم بنية تحتية أساسية تُدير من خلالها معظم جوانب الحياة اليومية. التجارة الإلكترونية، وسائل التواصل الاجتماعي، التعليم الإلكتروني، والرعاية الصحية عن بُعد هي أمثلة على كيفية استخدام الإنترنت لتقديم خدمات بشكل أسرع وأكثر كفاءة[1]، من خلال الهواتف الذكية، أصبح لدينا القدرة على الوصول إلى المعلومات والتواصل مع الآخرين في أي وقت وأي مكان، ما جعل العالم قرية صغيرة متصلة بعضها ببعض. الذكاء الاصطناعي (AI) هو أحد أبرز التطورات التكنولوجية التي أثرت بشكل كبير على حياتنا اليومية. من خلال تطبيقات الذكاء الاصطناعي، يمكننا تحسين الكفاءة في الأعمال، وتحليل كميات ضخمة من البيانات، وتقديم تجارب مستخدمة مخصصة. على سبيل المثال، يمكن للأنظمة الذكية تحليل سلوك المستخدمين على الإنترنت لتقديم إعلانات مستهدفة أو توصيات شخصية. ومع ذلك، يتطلب استخدام الذكاء الاصطناعي التعامل مع كميات هائلة من البيانات الشخصية، ما يثير مخاوف جدية حول الخصوصية والأمان[2].

تقنية البيانات الضخمة تلعب دورًا كبيرًا في تحسين القرارات وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين، ولكن يجب أن يتم جمع واستخدام هذه البيانات بحذر لحماية الخصوصية الشخصية وتجنب الانتهاكات والاختراقات. ومع زيادة الاعتماد على التقنيات الرقمية، أصبحت الخصوصية قضية أساسية تتطلب اهتماماً خاصاً، حيث أصبحت البيانات الشخصية سلعة ثمينة يجب حمايتها ومعالجتها بعناية. وقد أدى

[1]. دعاء عادل إبراهيم السيد. تأثير تطبيق الرقمنة على جودة الخدمات الحكومية المقدمة: دراسة تطبيقية على مصلحة الضرائب المصرية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. مج 14، ع 1، 2023، ص799.

[2]. هناء رزق محمد، مفهوم الذكاء الاصطناعي. مجلة دراسات في التعليم الجامعي. ع 52، 2021، ص574.

الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا إلى زيادة مخاطر انتهاكات الخصوصية، ما يجعلها تهديداً يومياً لسلامة البيانات الشخصية[1].

في هذا السياق، يتطلب الأمر إيجاد توازن بين التقدم التكنولوجي وحماية حقوق الأفراد في الخصوصية. يجب على الحكومات وضع تشريعات وقوانين تحمي البيانات الشخصية وتعزز الشفافية والمساءلة في كيفية جمع واستخدام هذه البيانات. كما يجب على الشركات تبني سياسات وممارسات تحترم خصوصية المستخدمين وتضمن أمان البيانات. إضافة إلى ذلك، يحتاج الأفراد إلى زيادة وعيهم بمخاطر التكنولوجيا الرقمية وكيفية حماية خصوصيتهم. يمكن تحقيق ذلك من خلال التثقيف والتوعية بأهمية الخصوصية الرقمية وطرق حماية البيانات الشخصية، مثل استخدام كلمات مرور قوية، وتفعيل التحقق الثنائي، وتجنب مشاركة المعلومات الشخصية على الإنترنت. إذاً، التحولات الرقمية الحديثة جلبت معها فوائد هائلة ولكنها أيضًا طرحت تحديات جديدة تتعلق بحماية الخصوصية. مع استمرار التقدم التكنولوجي، يصبح من الضروري تكثيف الجهود لضمان أن الخصوصية تظل محمية وأن البيانات الشخصية تُدار بمسؤولية وشفافية[2].

في ظل الثورة الرقمية والتحولات التكنولوجية المتسارعة التي شهدها العالم في العقود الأخيرة، أصبحت التكنولوجيا الرقمية جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية، ما أدى إلى فوائد كبيرة وتحسينات في مختلف مجالات الحياة. ومع ذلك، يبرز تحدٍ كبير يتمثل في حماية الخصوصية الشخصية في عصر الرقمنة. يتزايد الاعتماد على التقنيات الرقمية مثل الإنترنت، الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، ما يزيد من حجم البيانات الشخصية التي يتم جمعها ومعالجتها وتخزينها. هذا الاستخدام الواسع للتكنولوجيا يثير العديد من التساؤلات حول مدى قدرة القوانين الدستورية الحالية على حماية حقوق الأفراد في الخصوصية، والتحديات التي تواجهها هذه القوانين في مواجهة التهديدات التكنولوجية المتنامية.

إشكالية الدراسة:

لقد غيرت الثورة الرقمية كل جانب من جوانب الحياة الحديثة، ما أدى إلى تقدم غير مسبوق في الاتصالات والتجارة والحوكمة. ومع ذلك، فقد أثارت هذه التطورات التكنولوجية أيضًا مخاوف كبيرة بشأن حماية الخصوصية الفردية. مع تزايد جمع البيانات الشخصية واستخدامها، أصبحت كفاية الحماية

[1]. وسام نعمت إبراهيم السعدي، الحقوق الرقمية وآليات الحماية الدولية المقررة لها في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، المؤتمر الدولي الرابع للقضايا القانونية، جامعة تيشك الدولية، المجلد الأول، 30 نيسان 2019 ، ص353.

[2]. وسام نعمت إبراهيم السعدي، المرجع نفسه، ص574.

الدستورية الحالية موضع تساؤل. كيف يمكن تكييف الأطر الدستورية لحماية حقوق الخصوصية في مواجهة التطورات الرقمية السريعة؟

أسئلة الدراسة:

وعليه تتمثل تساؤلات الدراسة في:

1. كيف يمكن للقوانين الدستورية أن تتكيف مع التحولات التكنولوجية الحديثة لضمان حماية فعالة للخصوصية الشخصية في العصر الرقمي؟
2. ما هي التحديات التي تواجهها هذه القوانين في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة.
3. وكيف يمكن معالجتها لتحقيق توازن بين التقدم التكنولوجي وحماية حقوق الأفراد في الخصوصية؟

أهمية الدراسة:

مع انتشار التكنولوجيا الرقمية، أصبحت البيانات الشخصية أكثر عرضة للاختراق والاستخدام غير المشروع. يمكن للتقنيات الحديثة تتبع الأنشطة اليومية للأفراد، من تفضيلاتهم الشرائية إلى تحركاتهم اليومية. لذلك، أصبحت حماية الخصوصية قضية حيوية في العصر الرقمي، حيث تؤثر على الحرية الشخصية والأمن القومي. تتزايد المخاوف بشأن كيفية جمع واستخدام البيانات الشخصية من قبل الشركات والحكومات، ما يجعل من الضروري إيجاد توازن بين التقدم التكنولوجي وحقوق الأفراد في الخصوصية.

هدف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى استكشاف التحديات الدستورية التي تواجه حماية الخصوصية في العصر الرقمي. سيقوم البحث بتحليل القوانين الحالية والتشريعات المتعلقة بحماية الخصوصية، وسيسلط الضوء على التهديدات التكنولوجية التي تؤثر على الخصوصية. كما سيستعرض الاستراتيجيات القانونية والتقنية المقترحة لتعزيز حماية الخصوصية، مع تقديم توصيات للمشرعين وصانعي السياسات حول كيفية تحسين الإطار القانوني لحماية الخصوصية في العصر الرقمي.

منهج الدراسة:

تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، حيث يقوم هذا المنهج على وصف الظواهر المتعلقة بالتكنولوجيا الرقمية وتأثيرها على القوانين الدستورية، مع تحليل التحديات المتعلقة بحماية الخصوصية. تم جمع البيانات من مصادر متعددة، بما في ذلك القوانين والتشريعات الحالية، الدراسات

السابقة، والتقارير التقنية، لتقديم فهم شامل ومتعمق للمسألة. يعتمد المنهج أيضًا على المقارنة بين السياسات والتشريعات الدولية والمحلية لتحديد أفضل الممارسات والتوصيات المناسبة لتعزيز حماية الخصوصية في العصر الرقمي. ولتحليل السياسات والتشريعات الدولية والمحلية التي ستكون موضع المقارنة، يمكن تحديد مجموعة من المعايير الأساسية التي ستستخدم في هذه المقارنة. عادةً ما تشمل هذه المعايير:

1. التشريعات الدولية:
   أ. القوانين والاتفاقيات الدولية المعنية بحماية البيانات والخصوصية في العصر الرقمي.
   ب. المعايير الدولية للأمن السيبراني وحماية المعلومات.
   ج. التشريعات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وحماية المستهلك في البيئة الرقمية.
2. التشريعات المحلية:
   أ. القوانين الوطنية المتعلقة بحماية البيانات الشخصية والخصوصية في البيئة الرقمية.
   ب. السياسات المحلية المتعلقة بالأمن السيبراني واستخدام التكنولوجيا الرقمية في المؤسسات الحكومية.
   ج. التشريعات المحلية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وتنظيم النشاطات الرقمية.

ستتم مقارنة هذه المعايير الدولية والمحلية لتحديد التحديات الدستورية التي تواجهها الدول في ظل التكنولوجيا الرقمية، مع التركيز على الفجوات والاختلافات التي قد تؤثر على تنفيذ هذه السياسات والتشريعات.

المطلب الأول:

ماهية التكنولوجيا الرقمية

تعتبر التكنولوجيا الرقمية من أبرز الابتكارات التي أحدثت تحولاً جذريًا في مختلف جوانب الحياة المعاصرة. وقد أدى هذا التحول إلى ظهور مجموعة من التحديات والفرص التي تؤثر بشكل مباشر على البنى الدستورية والقانونية في المجتمعات. سيتناول هذا المطلب تعريفات التكنولوجيا الرقمية وتأثيراتها الواسعة على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. سنتطرق خلال هذا المطلب لتعريف التكنولوجيا الرقمية والتأثيرات التي أحدثتها في عالمنا المعاصر.

الفرع الأول:

مفهوم التكنولوجيا الرقمية

في عصر التكنولوجيا الرقمية، أصبحت الخصوصية من أبرز القضايا التي تثير اهتمام الأفراد والمؤسسات على حد سواء. مع تزايد استخدام الأجهزة المتصلة بالشبكة العنكبوتية وجمع البيانات الشخصية على نطاق واسع، تزايدت المخاوف بشأن كيفية حماية هذه المعلومات من الانتهاكات والاستغلال غير المصرح به. هذا الفقرة تناقش مفهوم الخصوصية في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة، والتحديات التي تواجهها، والسبل الممكنة لحمايتها في هذا العصر الرقمي المتسارع.

تعود الجذور المفاهيمية للخصوصية إلى الفلاسفة الكلاسيكيين، ولكن بدأ تعريفها الحديث في التشكل في نهاية القرن التاسع عشر. يُعَدُّ مقال "الحق في الخصوصية" الذي نُشر في عام 1890، من قبل المحامين الأمريكيين صمويل وارن ولويس براندیز، نقطة تحول مهمة في صياغة المفهوم الحديث للخصوصية. ودعوا في هذا المقال إلى الاعتراف بالخصوصية كحق قانوني، مستندين إلى التطورات الاجتماعية والتكنولوجية التي كانت تحدث في ذلك الوقت.

الخصوصية هي حق أساسي للأفراد في الحفاظ على سرية معلوماتهم الشخصية وحمايتها من الاستغلال أو الوصول غير المصرح به. وتعتبر الخصوصية حقاً إنسانياً معترفاً به دولياً، وتتضمن حماية الحريات الشخصية للفرد من التدخلات غير المرغوب فيها. وفي السياق القانوني، يشير مفهوم الخصوصية إلى الحق في أن يترك الشخص وشأنه، وأن تكون معلوماته الشخصية محمية من الاستخدام أو الكشف غير المصرح به[1].

التكنولوجيا الرقمية هي استخدام الأجهزة الرقمية والبرامج المتطورة والأنظمة المتصلة بالشبكة العنكبوتية لتخزين ومعالجة ونقل المعلومات بكفاءة وسرعة عالية. وتشمل هذه التكنولوجيا مجموعة واسعة من الأدوات والتقنيات المبتكرة التي تسهم في تحسين حياتنا اليومية وتغير طريقة تفاعلنا مع العالم من حولنا. تتضمن التكنولوجيا الرقمية أجهزة الكمبيوتر القوية والمحمولة، والهواتف الذكية الحديثة التي توفر لنا إمكانية الاتصال الفوري والحصول على المعلومات بسهولة ويسر. كما تتضمن أيضًا الإنترنت

[1]. الحق في الخصوصية في القوانين المصرية: معوقات تشريعية وخطوات لم تكتمل. مسار مجتمع التقنية والقانون، 2021.

وتطبيقات السحابة الإلكترونية التي تسمح لنا بتخزين البيانات والوصول إليها من أي مكان وفي أي وقت[1].

على المستوى العالمي، الحق في الخصوصية يُعتبر حقاً أساسياً وضرورياً للإنسان في عدة اتفاقيات ومعاهدات دولية مهمة. تؤكد المادة (12) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، والمادة (17) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، على الحق في الخصوصية، وهو أحد الحقوق الأساسية التي ينبغي أن تحظى بالاحترام والحماية. يُعتبر الحق في الخصوصية إحدى القيم الأساسية التي يجب أن يكون لكل شخص الحق في الاستمتاع بها بحرية وسلامة، دون تعرض لأي تدخل أو انتهاك من أي جهة كانت. علاوة على ذلك، يُعتبر الحق في الخصوصية جزءًا لا يتجزأ من الكرامة الإنسانية والحياة الخاصة للفرد، حيث يتيح للأفراد إمكانية الحفاظ على هويتهم وعدم الكشف عن معلومات شخصية تخصهم دون إذنهم الصريح. وبناءً على ذلك، من الضروري والمهم جدًا أن تتوفر الضمانات القانونية والتنظيمية اللازمة لحماية الخصوصية الفردية ومنع أي انتهاك لها[2].

تختلف طرق حماية الخصوصية من بلد إلى آخر وفقًا للقوانين والدساتير الوطنية[3]، في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، لا تتمتع الخصوصية بحماية مباشرة وقانونية في الدستور، وإنما قامت المحكمة العليا بتأمين حماية الخصوصية من خلال تفسيرات لتعديلات مختلفة للدستور، مثل التعديلين الأول والرابع[4]. وعلى الجانب الآخر، تعترف العديد من الدساتير الأوروبية بالخصوصية كحق أساسي، كما هو الحال في الدستور الألماني الذي يحمي الخصوصية بموجب المادة (2) والمادة (10)[5].

الفرع الثاني: انعكاسات التكنولوجيا الرقمية

---

1. Johannes Morsink. Article by Article: The Universal Declaration of Human Rights fora New Generation. University of Pennsylvania Press .2021.p142.

2. Kretzmer, D., & Klein, E. The concept of human dignity in human rights discourse.2002.p212.

3. رجب دسوقي إبراهيم، الحماية الدستورية للحق في الخصوصية في ظل الثورة المعلوماتية "دراسة تحليلية مقارنة، 2024، ص351.

4. حميد حنون خالد، المحكمة العليا ودورها في بناء وحماية النظام الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية. *مجلة العلوم القانونية*، مجلد. 27، ع. 1، 2012، ص3.

5. الدستور الألماني. متاح على الرابط الآتي:
https://www.constituteproject.org/constitution/German_Federal_Republic_2012?lang=ar

سوف نتحدث في هذا الفرع عن تأثير التكنولوجيا الرقمية على المجتمع (أولاً)، و(ثانياً) عن التحديات التي تفرضها التكنولوجيا الرقمية.

أولاً: تأثير التكنولوجيا الرقمية على المجتمع

لقد أحدثت التكنولوجيا الرقمية تحولاً عميقاً في بنية المجتمعات الحديثة، متجاوزة الحدود الجغرافية والثقافية لتعيد تشكيل العديد من جوانب الحياة اليومية. من خلال توفير وسائل اتصال جديدة ومصادر معلومات غير مسبوقة، غيرت التكنولوجيا الرقمية طريقة تفاعل الأفراد والمؤسسات، ما أثر بشكل كبير على القيم الاجتماعية والسلوكيات العامة. ستركز هذه الفقرة على استعراض التأثيرات المختلفة للتكنولوجيا الرقمية على المجتمع، بما في ذلك الجوانب الإيجابية والسلبية، وتحديد التحديات والفرص الناشئة عن هذا التحول الرقمي.

التكنولوجيا الرقمية أثرت على المجتمع بطرق متعددة، تشمل:

1. **التواصل:**

تغيرت الطرق التي يتفاعل بها الأفراد مع بعضهم البعض بفضل التغيرات التي طرأت على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، ما أتاح لنا القدرة على التواصل الفوري والمستمر مع الناس في كل أصقاع العالم. حيث أصبح بإمكاننا الآن التواصل مع الأصدقاء والعائلة والمعارف والمجتمعات الأخرى بسهولة ويسر. بفضل هذه التكنولوجيا الحديثة، يمكننا الآن مشاركة الأخبار والأحداث المهمة والصور والفيديوهات وتبادل الأفكار والآراء في الوقت الفعلي. هذا يعني أننا لم نعد مقيدين بالمسافات الجغرافية أو بالأوقات، بل يمكننا الاتصال بأي شخص في أي وقت ومن أي مكان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التواصل الاجتماعي له تأثيرات إيجابية عديدة على حياتنا اليومية؛ فبفضله نستطيع التعرف على ثقافات مختلفة وتبادل المعرفة والخبرات، وذلك من خلال التواصل مع أشخاص من خلفيات مختلفة ومناطق جغرافية مختلفة. كما يوفر لنا التواصل الاجتماعي منصة للتعبير عن أنفسنا ونشر اهتماماتنا ومواهبنا، سواء كان ذلك من خلال كتابة المقالات أو مشاركة الصور ومقاطع الفيديو[1].

[1.] Eric Richardson & Colleen Devine. Emergencies End Eventually: How to Better Analyze Human Rights Restrictions Sparked by the COVID-19 Pandemic Under the International Covenant on Civil and Political Rights, 42 MICH. J. INT'L L.2020. p 105.

2. **العمل:**

التقدم التقني الذي حدث في السنوات الأخيرة أدى إلى تحقيق تغيرات هائلة في ساحة العمل. فقد تم تمكين العمل عن بُعد بشكل فعّال وممكن، وقد تم تحسين الأدوات والتطبيقات بشكل كبير لزيادة الإنتاجية وتعزيز الكفاءة. بالفعل، أصبح من الممكن للأفراد والشركات أن يعملوا عبر الإنترنت من أي مكان في العالم، ما يتيح فرصًا جديدة ومثيرة لتحقيق النجاح. إن فوائد العمل عن بُعد واضحة ومتعددة، حيث يمكن للفرق أن تتعاون بشكل فعّال عبر البرامج والتطبيقات الحديثة، ويمكن للموظفين تنظيم وقتهم بشكل أفضل وزيادة إنتاجيتهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن الابتكارات التقنية المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات فتحت أبوابًا جديدة لتحسين العمليات واتخاذ القرارات الذكية. بشكل عام، فإن التقدم التقني أحدث ثورة حقيقية في ساحة العمل، ولا شك في أنه سيستمر في تغيير وتحسين الطرق التي نعمل بها في المستقبل[1].

3. **التعليم:**

فتح التعليم عن بُعد الباب الواسع أمام مصادر تعليمية غير محدودة وأدوات تعليمية تفاعلية ومبتكرة، ما أسهم بشكل كبير في تحسين وتطوير جودة التعليم وزيادة الفرص التعليمية المتاحة للطلاب. تم توسيع نطاق هذا النظام التعليمي المتطور ليصبح أكثر انسجامًا مع احتياجات الطلاب ومتطلبات العصر الحديث. فقد تم تطوير برامج تعليمية متميزة وشاملة تشمل مختلف المواد الأكاديمية والثقافية والتربوية، بالإضافة إلى المنصات التعليمية الرقمية الحديثة التي تسهم في توفير تجارب تعليمية متنوعة ومتكاملة. تعزز هذه الأدوات التعليمية الجديدة التواصل الفعال بين الطلاب والمعلمين وتعزز التفاعل والمشاركة الفعّالة في العملية التعليمية. بالإضافة إلى ذلك، توفر هذه الوسائل التعليمية الحديثة مرونة أكبر في التعلم، حيث يمكن للطلاب الوصول إلى المحتوى التعليمي في أي وقت ومن أي مكان يناسبهم، ما يعزز الدراسة الذاتية ويسهم في تعزيز قدراتهم التعليمية والتنموية. وفي هذا السياق، تُعد التقنية الحديثة محركًا رئيسيًا للتغيير التعليمي الذي نشهده حاليًا، حيث تعمل على تحقيق تحول جذري في طرق التدريس

[1]. الأمم المتحدة. (دون تاريخ). تأثير التكنولوجيات الرقمية. موقع الأمم المتحدة، متاح على الرابطالآتي : https://www.un.org/ar/un75/impact-digital-technologies

والتعلم، وتعزز الابتكار والإبداع في المجال التعليمي، وتعمل على تمكين الطلاب من اكتساب المهارات والمعارف اللازمة للنجاح في مجتمع المعرفة الحديث[1].

4. الرعاية الصحية:

التكنولوجيا الرقمية حسنت من الخدمات الصحية من خلال تقديم الرعاية عن بُعد، ومراقبة المرضى عبر الأجهزة المتصلة، وتحليل البيانات الصحية لتحسين التشخيص والعلاج[2].

5. الاقتصاد:

أدى الاقتصاد الرقمي إلى ظهور نماذج تجارية جديدة، مثل التجارة الإلكترونية المبنية على استخدام الإنترنت والتكنولوجيا الحديثة والتي تتيح للأفراد والشركات فتح أبوابها لعالم التجارة الإلكترونية على نطاق واسع، بالإضافة إلى تيسير تنفيذ العمليات المالية والبنكية بشكل آمن ومريح من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وكذلك ظهور العملات الرقمية كوسيلة للتبادل المالي والاستثمار الإلكتروني والمال الرقمي. ومن خلال هذه الابتكارات التي تمتاز بالتكنولوجيا الرقمية، يتم تحقيق تفاعلات اقتصادية فعّالة وسريعة ومنتشرة حول العالم، ما يدفع بالتنمية الاقتصادية والتجارية إلى آفاق جديدة وفرص متعددة. ومن المهم أن نستمر في استكشاف واستغلال إمكانات الاقتصاد الرقمي لتعزيز التعاون والتطور الاقتصادي والاجتماعي[3].

6. الثقافة والترفيه:

المنصات الرقمية غيرت كيفية استهلاكنا للترفيه، حيث أصبحت خدمات البث المباشر، والألعاب الإلكترونية، والكتب الإلكترونية شائعة جداً. ولا يمكن إنكار أن هذا التغيير أحدث تحولاً جذرياً في صناعات الترفيه والإعلام، حيث تفتحت أمامنا العديد من الفرص الجديدة للاستمتاع بالترفيه بأشكاله المختلفة، وذلك بفضل التكنولوجيا والتطور المستمر في مجال الإنترنت[4].

---

[1]. التقرير العالمي لرصد التعليم 2023: التكنولوجيا في مجال التعليم: أداةٌ وفق أيّ شروط؟ مكتبة اليونسكو، متاح على الرابطالآتي : https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000386165_ara

[2]. سبيكويوس، تحرير ويندلر، توماس، ترجمة حاتم النجدي. (2015). التطورات في تكنولوجيا الرعاية الصحية تشكيل مستقبل الرعاية الصحية Advances in HealthcareTechnology Shaping the Future of Medical Care

[3]. ثناء أبازيد. واقع التجارة الإلكترونية والتحديات التي تواجهها عربياً ومحلياً. الموسوعة السياسية، 2019، ص77.

[4]. الغد، المنصات الترفيهية الرقمية.. الرابح الأكبر من الجائحة. 2020، موقع الغد الإلكتروني.

ثانياً: التحديدات التي تفرضها التكنولوجيا الرقمية

نرى أن التحديات التي تفرضها التكنولوجيا الرقمية، تشمل:

1- الخصوصية والأمان:

تزايُد تجميع وتخزين البيانات الشخصية قد جعل من مسألة الخصوصية قضية حيوية بشكل كبير، حيث يصبح الأفراد معرضين بشكل أكبر للاختراقات الإلكترونية وسوء استخدام البيانات. تتزايد المخاوف من انتهاك الخصوصية وسرقة البيانات الشخصية، ما يؤدي إلى زيادة الحاجة لاتخاذ إجراءات وسياسات فعالة لحماية الخصوصية الشخصية. على الرغم من أن التكنولوجيا قد سهلت حياة الناس في العديد من الجوانب، فإنها تحمل أيضًا مخاطر وتحديات جديدة. فمثلاً، يمكن للهاكرز غير الأخلاقيين الدخول إلى أنظمة التخزين السحابي والهواتف الذكية والحواسيب الشخصية لسرقة المعلومات الشخصية واستخدامها بطرق غير قانونية. حماية البيانات الشخصية أمر ضروري للغاية في هذا العصر الرقمي الحديث. يجب على الأفراد والمنظمات على حد سواء تعزيز الوعي بمخاطر الإنترنت وتنفيذ استراتيجيات الأمان المناسبة[1].

2- الفجوة الرقمية:

على الرغم من أن التكنولوجيا الرقمية تُسهّل الوصول إلى المعلومات والخدمات إلا أنها تُساهم أيضًا في تعميق الفجوة بين من يمتلكون التكنولوجيا ومن لا يمتلكونها، ما يؤدي إلى تفاوتات اجتماعية واقتصادية. وبالتالي فإننا نحتاج إلى تحقيق التوازن بين استخدام التكنولوجيا وتعزيز الوصول إليها لجميع الفئات المجتمعية. على سبيل المثال، يمكن للحكومات والمؤسسات العامة توفير فرص التعليم والتدريب على التكنولوجيا الرقمية للأفراد الذين يفتقرون إلى هذه المهارات. كما يمكن تعزيز الوعي بأهمية التكنولوجيا الرقمية وفوائدها من خلال حملات توعية اجتماعية وتعليمية. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي علينا العمل على توفير البنية التحتية اللازمة لدعم الوصول الشامل للتكنولوجيا الرقمية، مثل توفير خدمات الإنترنت عالية السرعة في المناطق النائية والمجتمعات الهامشية. إن هذه المبادرات والإجراءات يمكن أن تعمل على تقليص الفجوة الرقمية وتحقيق تكافؤ الفرص للجميع[2].

---

[1]. رجب دسوقي إبراهيم، مرجع سابق، ص351.

[2]. تغريد بنت عبد الفتاح الرحيلي؛ علي بن شرف الموسوي؛ وآخرون. الفجوة الرقمية: التحديات والتطبيقات في البيئة التربوية العربية. 2023، ص122.

3- التوظيف:

التحول الرقمي قد يسفر عن فقدان الوظائف التقليدية نتيجة للأتمتة والذكاء الاصطناعي، ما يتطلب تأهيل العمالة لمواكبة المتطلبات الجديدة واكتساب المهارات الرقمية اللازمة. يجب على العمالة أن تتكيف مع التغيرات التكنولوجية السريعة وأن تتعلم كيفية استخدام الأدوات والبرامج الجديدة المدعومة بالحوسبة السحابية. بالإضافة إلى ذلك، يجب على العمالة أن تطور مهاراتها في مجالات مثل تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي وتطبيقات الويب والتسويق الرقمي. علاوة على ذلك، يجب على العمالة أن تكون متجاوبة وقادرة على التعامل مع الأتمتة والروبوتات الذكية في مختلف الصناعات. إن التحول الرقمي هو واقع لا يمكن تجاهله، ويحتاج الموظفون إلى الاستعداد لهذه الثورة التقنية والتكنولوجية المستمرة[1].

4- الأمان السيبراني:

تزايد الاعتماد الكبير واللامتناهي على التكنولوجيا واستخدامها في مختلف جوانب الحياة يجعل من الأمان السيبراني أمرًا ضروريًا جدًا للغاية. فمن خلال تأمين الأنظمة والشبكات الإلكترونية، يمكن الحفاظ على سلامة المجتمعات وحمايتها من الهجمات الإلكترونية الضارة وغير القانونية. من أجل القيام بذلك، يتعين على الأفراد والمؤسسات والحكومات تطوير استراتيجيات أمان فعّالة وقوية للتصدي لزيادة تهديدات السيبرانية والهجمات المتطورة. يجب أن تكون هذه الاستراتيجيات شاملة لتغطية جميع جوانب الاعتماد على التكنولوجيا، بدءًا من حماية البيانات والمعلومات الحساسة وحتى حماية البنية التحتية الرقمية والأنظمة الحيوية. علاوة على ذلك، يجب تعزيز التعاون والتنسيق بين الأطراف المعنية، بما في ذلك القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، لضمان تبادل المعلومات والخبرات والتعاون في مجال الأمان السيبراني[2].

المطلب الثاني:

التحديات الدستورية في ظل التكنولوجيا الرقمية

مع تطور التكنولوجيا الرقمية واندماجها المتزايد في حياتنا اليومية، برزت العديد من التحديات الدستورية التي تستوجب دراسة معمقة وفهماً شاملاً . فالتكنولوجيا الرقمية لم تقتصر على تحسين الاتصال وزيادة الوصول إلى المعلومات، بل طرحت أيضًا قضايا معقدة تتعلق بالحقوق الأساسية، الخصوصية،

[1]. اليونسكو. (2023). مرجع سبق ذكره.

[2]. برادة عبد الرزاق؛ القصير فتحي، الأمن السيبراني ودوره في الحد من الهجمات الإلكترونية،2024، ص432.

والأمن السيبراني. سيتناول هذا المطلب تحليل هذه التحديات الدستورية، ويستعرض كيف يمكن للقوانين والسياسات أن تتكيف مع هذه التطورات التكنولوجية لضمان حماية الحقوق والحريات في العصر الرقمي.

الفرع الأول:

حماية الخصوصية في العصر الرقمي

في ظل الثورة الرقمية والتوسع الهائل في استخدام التكنولوجيا، أصبحت حماية الخصوصية من أبرز القضايا التي تواجه الأفراد والمجتمعات. مع تزايد جمع البيانات الشخصية واستخدامها من قبل الشركات والحكومات، تتزايد المخاوف بشأن كيفية حماية هذه المعلومات من الانتهاكات والاستخدام غير المشروع. تهدف هذه الفقرة إلى استعراض مفهوم الخصوصية في العصر الرقمي، وتحديد التحديات التي تواجه حمايتها، واستعراض السبل الممكنة لضمان أمان البيانات الشخصية في هذا السياق المتسارع. وقبل الخوض في موضوع حماية الخصوصية بكل فروعه.

أولاً: القوانين الدستورية المتعلقة بحماية الخصوصية

يتميز العديد من الدساتير حول العالم بإيلاء اهتمام كبير وعميق لحماية الخصوصية والحقوق التي تنبعث منها. وعلى الرغم من اختلاف القوانين الدستورية من دولة إلى أخرى، إلا أنها عادة ما تؤكد وتشدد على حق الأفراد في الخصوصية كجزء أساسي وغير قابل للتجاوز من حقوقهم وحرياتهم الأصيلة. وفي هذا السياق الشامل والإيجابي، سنستعرض بعض الأمثلة فائقة الأهمية التي تتعلق بالقوانين الدستورية التي تهدف إلى حماية الخصوصية الفردية والجماعية في بعض البلدان المتقدمة والديمقراطية[1].

1- الولايات المتحدة الأمريكية

يلاحظ المراقبون في الولايات المتحدة، أن المحكمة العليا الأمريكية أكدت وجود الحق في الخصوصية عن طريق تفسير بعض التعديلات الدستورية، وتحديداً التعديل الرابع الذي يحمي الأفراد من التفتيش والضبط غير المبرر من قبل الحكومة. في القضية الشهيرة "رو ضد ويد"، أكدت المحكمة العليا أن الحق في الخصوصية يمتد ليشمل قرارات الفرد المتعلقة بصحته الشخصية والإنجاب. وتتأكد اليوم أن الدستور الأمريكي ينص على حماية الحق في الخصوصية بمزيد من التفصيل. فالقضاء الأمريكي يعتبر

[1]. Seubert, S., & Becker, C. The Democratic Impact of Strengthening European Fundamental Rights in the Digital Age: The Example of Privacy Protection. *German Law Journal*, *22*(1),2021.p 31–44.

الخصوصية حقاً أساسياً يجب أن يتمتع به كل فرد في البلاد، على الرغم من عدم وجود نص واضح في الدستور[1].

2- الاتحاد الأوروبي

يُعد حفظ الخصوصية هو حق الحقوق الأساسية في الاتحاد الأوروبي. يمثل الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان، الذي استطاع أن يُصْبِحَ جُزْءًا لا يتجزأ من القانون الأوروبي بعد التوقيع على معاهدة لشبونة، يضمن الحق الأزلي والمقدس في احترام الحياة الخاصة وحماية البيانات الشخصية. لا ريب أن المادة السابعة في الميثاق تؤكد بشكل قوي على "حق كل فرد في احترام حياته الخاصة وحياته العائلية ومسكنه ومراسلاته"، فيما تُضفي المادة الثامنة بريقًا لا يُضاهَى على هذا الحق الأساسي بتأكيد "حماية البيانات الشخصية" التي تُعد أحد أركان الاطمئنان والسلامة الشخصية. ينبغي على الجميع أن يدركوا أهمية هذه الحقوق حتى تظل قيمة الفرد والحقوق الأساسية محفوظة وآمنة في مجتمعنا المتطور. أصدر الاتحاد الأوروبي الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان الذي يُعد جزءًا لا يتجزأ من القوانين الأوروبية[2].

بالإضافة إلى ذلك، تضيف المادة الثامنة من الميثاق مفهوم حماية البيانات الشخصية، وهي مسألة لها أهمية بالغة في العالم الرقمي الحديث. حماية البيانات الشخصية تُعد ضرورة للحفاظ على خصوصية الأفراد ومنع استغلالها غير المشروع. وقد تم تعزيز هذه الحماية بمرور الوقت، وذلك عبر إصدار قوانين وتشريعات خاصة تهدف إلى ضمان سلامة وأمان البيانات الشخصية. في النهاية، يجب على الجميع الاستدلال على أهمية حفظ الخصوصية وحماية البيانات الشخصية. فقد وضع الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان قوانين صارمة لحماية هذه الحقوق الأساسية، ويتوجب على الأفراد والمؤسسات الالتزام بهذه القوانين والمحافظة على سلامة المعلومات الشخصية. بالتالي، سيظل الفرد وحقوقه محفوظة وآمنة في مجتمعنا المتطور[3].

3- ألمانيا

يحتوي الدستور الألماني (القانون الأساسي) على عدد كبير من المواد التي ترتبط بحماية الخصوصية وتعززها. المادة رقم (1) تُعلن بوضوح أنه "لا يمكن المساس بكرامة الإنسان"، في حين تُؤكد

1. Wuest, J. A Conservative Right to Privacy: Legal, Ideological, and Coalitional Transformations in US Social Conservatism. *Law & Social Inquiry*, *46*(4),2021. p. 964–992.
2. Yi Zhang, Mengjia Wu, George Yijun Tian, Guangquan Zhang, Jie Lu. Ethics and privacy of artificial intelligence: Understandings from bibliometrics,Knowledge-Based Systems, Volume. 2021. p222.
3. Ibid.

المادة رقم (2) على "حق الفرد في التنمية الحرة لشخصيته"، وتم تفسير هذا الحق على أنه يضمن الحق في الخصوصية. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن المادة رقم (10) "سرية المراسلات والبريد والاتصالات"، وتمنح حماية إضافية شاملة للخصوصية وسرية المراسلات. إن دستور ألمانيا يؤكد بشكل قاطع أهمية حقوق الفرد وخصوصيته، ويعمل على توفير إطار قانوني يحمي هذه الحقوق الأساسية[1].

4- فلسطين

يُعتبر قانون حماية الخصوصية والبيانات الشخصية في فلسطين من القضايا الناشئة والمهمة التي تسعى إلى توفير حماية قانونية لمواطنيها. رغم غياب تشريع شامل ينظم حماية البيانات الشخصية، أُصدر قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2019، الذي يفرض حظر استخدام البيانات الشخصية للأغراض التجارية دون إذن مسبق من المواطنين، ويشدد على ضرورة تنفيذ الجهات المختصة لأحكام هذا القرار[2].

تواجه الخصوصية الرقمية في فلسطين تحديات كبيرة بسبب غياب قانون شامل يضمن حماية البيانات الشخصية. تقارير عديدة أظهرت أن حقوق الفلسطينيين في الخصوصية تُنتهك من قبل السلطات الإسرائيلية والفلسطينية على حد سواء، وأبرزت ضرورة وجود قانون يحمي البيانات الشخصية ويضمن المساءلة عند انتهاك هذه الحقوق. مثل هذه التقارير تُظهر الحاجة الملحة لتشكيل هيئة فلسطينية تُعنى بتنظيم وحماية الخصوصية الرقمية[3]. توصي الدراسات المختلفة بضرورة سن قانون شامل لحماية الخصوصية والبيانات الشخصية في فلسطين، وأهمية التوعية المجتمعية بقضية الخصوصية وحماية البيانات على المستويين الشعبي والرسمي[4].

ثانياً: المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالخصوصية

على المستوى الدولي، توجد العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي تهدف إلى حماية الخصوصية وضمان احترام البيانات الشخصية. تُعتَبَر هذه الاتفاقيات جزءًا أساسيًا من النظام القانوني الدولي لحماية

---

[1]. ليلى عبد المجيد، التنظيم التشريعي والقانوني للإعلام التقليدي والإلكتروني. العربي للنشر، 2021، ص22.

[2]. قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2019، بالبيانات الشخصية الخاصة بالمواطنين. تم الاسترجاع من http://maqam.najah.edu/legislation/85/view.

[3]. واقع الخصوصية الرقمية وحماية البيانات في فلسطين، IFEX. 2021. تم الاسترجاع من https://ifex.org/ar/palestine-reality-of-digital-privacy-and-data-protection/.

[4]. شبكة فلسطين الإخبارية. "حملة" يطلق تقريراً جديداً حول واقع الخصوصية وحماية البيانات في فلسطين. دون تاريخ نشر. تم الاسترجاع من https://pnn.ps/news/55442.

حقوق الإنسان. ومن بين هذه الاتفاقيات والمعاهدات المهمة ، يمكن الإشارة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حماية البيانات الشخصية. وتهدف هذه الاتفاقيات إلى ضمان الحماية القانونية والقوانين الدولية للأفراد وضمان حقوقهم في حماية خصوصيتهم وحقهم في السيطرة على بياناتهم الشخصية. بالإضافة إلى ذلك، توجد مبادئ توجيهية وقواعد سلوك دولية تهدف إلى حماية البيانات الشخصية وتنظيم استخدامها ونقلها. تعتمد هذه المبادئ والقواعد على مبدأ الموافقة المسبقة المطلقة والشفافية في جمع واستخدام المعلومات الشخصية. علاوة على ذلك، يجب أن تتم المعالجة الشرعية وفقًا لأغراض محددة ومشروعة، ويجب تضمين آليات لمنع الوصول غير المصرح به إلى هذه البيانات[1].

1- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تم تبنيه من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948، يتضمن عدة مواد تتعلق بسرية الحياة الشخصية. تنص المادة (12) على أنه "لا يجوز تعريض أي شخص لتدخل تعسفي في حياته الشخصية أو أسرته أو منزله أو مراسلاته، ولا لحملات على شرفه وسمعته. ولكل شخص الحق في الحماية القانونية من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات"[2]. تُعد هذه المادة من بين أهم المواد التي يركز عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث تضمن حماية حقوق الأفراد فيما يتعلق بسريتهم الشخصية وحماية الحياة الخاصة للأفراد وعائلاتهم وممتلكاتهم. يهدف الإعلان أيضًا إلى منع أي تدخل غير قانوني أو تعسفي في حياة الأفراد وضمان حقهم في الحصول على الحماية اللازمة والتدخل القانوني في حالة تعرضهم لأي انتهاك لسريتهم الشخصية. إن الحق في الحماية القانونية يعتبر حقًا أساسيًا لجميع الأفراد، حيث يجب على الدول الالتزام بتوفير الإجراءات اللازمة للحفاظ على سرية حياة الأفراد وممتلكاتهم وضمان احترام حقوقهم الشخصية. فالتدخل التعسفي في الحياة الشخصية يمكن أن يؤدي إلى تكديس الحياة الخاصة للأفراد وانتهاك حقوقهم في الحصول على حياة كريمة وسليمة. وبهذا، فإن هذه المادة تعكس أهمية حماية سرية الحياة الشخصية وضرورة منع أي تدخلات غير قانونية أو تعسفية في حياة الأفراد[3].

---

1. Eskens, S. The personal information sphere: An integral approach to privacy and related information and communication rights. Journal of the Association for Information Science and Technology, 71(9),.2020.p 1116-1128.
2. Cortez, E. K. Data protection around the world: privacy laws in action. Springer.2020 . P.15.
3. Solove, Daniel J. and Schwartz, Paul M., Privacy Law Fundamentals. D. Solove & P. Schwartz, PRIVACY LAW FUNDAMENTALS, International Association of Privacy

2- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الذي دخل حيز التنفيذ في عام 1976، يحتوي على نص شبيه بذلك الموجود في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفقًا للمادة (17)، يحظر تعريض أي شخص لتدخل تعسفي أو غير قانوني في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته، ويلحق الضرر بشرفه وسمعته. ويحق لكل شخص أن يحصل على حماية قانونية من مثل هذا التدخل أو تلك الهجمات. تُعتبر هذه الوثيقة التاريخية إرثًا قويًا يسعى إلى حماية حقوق الإنسان في كل ركن من أركان العالم. فهي تزود الأفراد بحماية وكفاءة قانونية للدفاع عن حياتهم الشخصية وحياة أسرهم ومنازلهم ومراسلاتهم. ومن خلال التأكيد على أهمية الخصوصية، فإن هذا العهد يسلط الضوء على حقوق الأفراد في الاحتفاظ بكرامتهم وسمعتهم المهمة[1].

3- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان

اتفاقية حقوق الإنسان الأوروبية، التي اعتمدها مجلس أوروبا في عام 1950، تتضمن مادة تتعلق بحماية الخصوصية. تنص المادة (8) على أن "لكل فرد الحق في احترام حياته الخاصة والعائلية ومنزله ومراسلاته". وتوضح المادة أن هذا الحق يمكن أن يتعرض لبعض القيود إذا كانت ضرورية في مجتمع ديمقراطي لأغراض محددة مثل الأمن الوطني أو السلامة العامة[2].

4- اتفاقية حماية الأفراد فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية

اتفاقية حماية الأفراد فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية، المعروفة أيضاً باسم اتفاقية رقم (108)، تم اعتمادها من قبل مجلس أوروبا في عام 1981. تُعد هذه الاتفاقية أول وثيقة قانونية ملزمة دولياً تهدف إلى حماية الأفراد من خلال ضمان احترام حقوقهم الأساسية فيما يتعلق بمعالجة البيانات الشخصية. تحتوي الاتفاقية على مبادئ أساسية يجب اتباعها من قبل الدول الأعضاء في معالجتها للبيانات الشخصية، بما في ذلك جمع البيانات بطريقة قانونية وشفافة، واستخدامها فقط للأغراض المحددة والمشروعة، وتخزينها فقط للمدة اللازمة لتحقيق تلك الأغراض[3].

Professionals, GWU Law School Public Law Research Paper No. 542, UC Berkeley Public Law Research Paper No. 1790262, GWU Legal Studies Research Paper No. 542,2011.Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=1790262

1. Gstrein, O., Beaulieu. A. How to protect privacy in a datafied society? A presentation of multiple legal and conceptual approaches. *Philos. Technol.* 2022. P.35

2. Eskens, S. (2020). Op. Cit.

3. Solove, Daniel J. and Schwartz, Paul M., (2011). Op. Cit.

الفرع الثاني:

تأثير التكنولوجيا الحديثة على الخصوصية

مع التقدم التكنولوجي الحديث، أصبح موضوع الخصوصية أكثر تعقيداً وتحدياً. تقنيات مثل الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي، والأجهزة الذكية، وتقنيات التعرف على الوجه، وتجميع البيانات الضخمة، غيّرت بشكل كبير في كيفية جمع واستخدام وحماية البيانات الشخصية. هذا التطور السريع في التكنولوجيا يفرض تحديات جديدة على القوانين الدستورية والمعاهدات الدولية التي تهدف إلى حماية الخصوصية[1].

في هذا السياق، اتخذت العديد من الدول والمنظمات الدولية تدابير وقوانين جديدة لحماية الخصوصية في العصر الرقمي. على سبيل المثال، اعتمد الاتحاد الأوروبي اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في عام 2018، وهي واحدة من أقوى القوانين لحماية البيانات الشخصية في العالم. تهدف هذه اللائحة إلى تعزيز حقوق الأفراد فيما يتعلق ببياناتهم الشخصية وضمان أن الشركات التي تعالج هذه البيانات تقوم بذلك بشفافية وأمان[2].

نظراً للطبيعة العالمية للإنترنت وتكنولوجيا المعلومات، فإن حماية الخصوصية في العصر الرقمي تتطلب تعاونًا دوليًا واسع النطاق. تعمل الدول والمنظمات الدولية بشكل مستمر على تطوير وتنفيذ معايير وأطر قانونية مشتركة لتعزيز حماية الخصوصية على مستوٍ عالمي. تتضمن هذه الجهود التعاون بين الهيئات التنظيمية لتبادل المعلومات والخبرات، وتطوير اتفاقيات دولية جديدة لمواجهة التحديات الحديثة، وزيادة الوعي بأهمية الخصوصية بين الأفراد والشركات[3].

أولاً: التحديات الدستورية

في العصر الرقمي الحديث، أصبحت حماية الخصوصية مسألة بالغة الأهمية. مع تزايد استخدام التكنولوجيا وتوسع الإنترنت، أصبح من الضروري أن تتكيف التشريعات الحالية مع التحديات الجديدة التي تفرضها هذه التقنيات. هناك العديد من القوانين التي تهدف إلى حماية الخصوصية، لكن كثيراً منها يحتاج إلى تحديثات لمواكبة التطورات الحديثة.

1- قوانين الخصوصية في الولايات المتحدة الأمريكية: التحديات والتغييرات

1. Hartzog, Woodrow and Richards, Neil M., (2020). Op. Cit.
2. Gstrein, O., Beaulieu. (2022). Op. Cit.
3. Lypalo, Can competition protect privacy? An analysis based on the German Facebook case. World Competition 44(Issue 2)2021.p:169-198.

أ- قانون حماية البيانات الشخصية الطفولية عبر الإنترنت (COPPA): يسعى إلى حماية خصوصية الأطفال على الإنترنت وضمان سلامتهم الرقمية.

ب- قانون حماية البيانات الصحية (HIPAA): يحمي المعلومات الصحية الشخصية ويضمن سرية وخصوصية معلومات الفرد الطبية.

ج- قانون حماية البيانات الاستهلاكية في كاليفورنيا (CCPA): يمنح سكان كاليفورنيا حقوقاً واسعة بشأن جمع واستخدام بياناتهم الشخصية ويساهم في تعزيز الثقة في الخدمات الرقمية.

2- الاتحاد الأوروبي

اعتمد الاتحاد الأوروبي نهجاً تحليلياً أكثر شمولية من خلال اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، التي دخلت حيز التنفيذ في أيار/ مايو 2018. إن (GDPR) تُعتبر واحدة من أكثر القوانين شمولاً وتفصيلاً في العالم فيما يتعلق بحماية البيانات الشخصية وسيادتها[1].

3- الدول الأخرى

يعتمد العديد من الدول قوانين متشابهة لتتناسب مع متطلبات العصر الرقمي، مثل قانون حماية البيانات الشخصية في كندا (PIPEDA)، وقانون حماية البيانات في أستراليا. تُعَدّ هذه القوانين جزءًا أساسيًا من الإطار التشريعي الهادف إلى حماية البيانات الشخصية وضمان الخصوصية للمواطنين. هدف هذه القوانين تعزيز الثقة في استخدام التكنولوجيا المتقدمة وضمان الحفاظ على سلامة المعلومات الشخصية للأفراد. بالتالي، تحمي الحقوق المدنية والأمان الرقمي للأفراد في هذه الدول، وتسهم في تعزيز التعاون العابر للحدود في قضايا البيانات الشخصية والتحقق من الامتثال للمعايير العالمية في مجال حماية البيانات. تُعَدّ هذه القوانين خطوة مهمة نحو إنشاء إطار قانوني قوي وشامل لمواجهة التحديات القائمة حول الاستخدام الآمن والمسؤول للبيانات الشخصية.

يرى الباحث بناءً على القوانين السابق ذكرها أن نقاط القوة والضعف في هذه التشريعات تتمثل فيما يلي:

1- نقاط القوة

أ. التنظيم الشامل: توفر اللائحة العامة لحماية البيانات إطاراً شاملاً يغطي جميع جوانب حماية البيانات الشخصية ويضمن حماية متسقة عبر الاتحاد الأوروبي.

1. Yi Zhang, Mengjia Wu, George Yijun Tian, Guangquan Zhang, Jie Lu. (2021). Op. Cit.

ب. حقوق الفرد: تمنح التشريعات مثل (CCPA) و(GDPR) حقوقاً قوية للأفراد، بما في ذلك الحق في الوصول إلى البيانات وتصحيحها وحذفها.

ج. التنظيم والامتثال: تفرض التشريعات مثل (GDPR) و(HIPAA) متطلبات صارمة على الشركات فيما يتعلق بامتثالها لحماية البيانات، ما يعزز ثقافة الامتثال والشفافية.

2- نقاط الضعف

أ. تطبيق وتفسير القوانين في ظل التكنولوجيا الحديثة: يواجه العديد من التشريعات تحديات في تطبيقها وتفسيرها بسبب التكنولوجيا الحديثة التي تتطور بسرعة.

ب. الفجوات القانونية: قد تحتوي بعض القوانين على فجوات أو نقاط غموض يتم استغلالها من قِبَل الشركات لتجنب الامتثال الكامل في الأنظمة القانونية.

ج. التفاوت الدولي في حماية الخصوصية: رغم وجود تشريعات قوية في بعض الدول، إلا أن هناك تفاوتاً كبيراً في مستوى حماية الخصوصية بين الدول المختلفة، ما يخلق تحديات إضافية في بيئة عالمية مترابطة.

ثانياً: حماية الخصوصية في العصر الرقمي

يمكن القول إن حماية الخصوصية لم تستلزم فقط وضع استراتيجيات وسياسات، بل يجب اتخاذ بعض التدابير القانونية والتقنية التي تعزز من فرص الحماية وعليه يمكن اتخاذها على النحوالآتي :

1. التدابير القانونية

مما لا يشك فيه، أن المجال وفقاً لما تم عرضه أعلاه فلا بُد من اتخاذ بعض التدابير القانونية، والتي سوف تأخذ منحى الاستراتيجيات المعززة للخصوصية ويمكن تناولها على النحوالآتي :

الاستراتيجيات القانونية المقترحة لتعزيز حماية الخصوصية

مع تقدم التكنولوجيا الرقمية وزيادة الاعتماد على الإنترنت، أصبح الحفاظ على الخصوصية أمراً حيوياً. لضمان الحماية الكفؤة للخصوصية، يتوجب اعتماد استراتيجيات قانونية شاملة تعزز حقوق الأفراد وتحمي بياناتهم الشخصية من الاستخدام غير المشروع. ومن بين الاستراتيجيات القانونية المقترحة لتعزيز الحماية الخصوصية:

أ- إصلاح التشريعات الحالية: ينبغي مراجعة القوانين الحالية وتحديثها لتكون متوافقة مع التقنيات الحديثة. يتضمن ذلك تعديل القوانين لتغطية الجوانب الجديدة مثل البيانات الضخمة، الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء[1].

ب- تعزيز حقوق الأفراد: يجب تأمين حقوق الأفراد في الوصول إلى بياناتهم الشخصية وتصحيحها وحذفها. يجب أن تشمل القوانين حق الأفراد في معرفة كيفية جمع واستخدام بياناتهم[2].

ج- تطبيق العقوبات على الانتهاكات: يتوجب تطبيق عقوبات صارمة على الشركات والمؤسسات التي تنتهك قوانين الخصوصية. يمكن أن تتضمن هذه العقوبات غرامات مالية كبيرة وعقوبات جنائية.

د- تعزيز التعاون الدولي: بناءً على الطبيعة الشاملة لشبكة الإنترنت، من الضروري تعزيز التعاون الدولي لضمان الحفاظ على الخصوصية عبر الحدود. يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال توقيع اتفاقيات ومعاهدات دولية تهدف إلى تعزيز الحماية لبيانات الأفراد[3]. وعليه يمكن نقل هذه التدابير إلى فلسطين من وجهة نظر الباحث، كتدابير قانونية احترازية.

2. التدابير التقنية

الأدوات والتقنيات التي يمكن أن تساعد في حماية الخصوصية مع تطور التهديدات الرقمية، أصبحت الأدوات والتقنيات التقنية جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات حماية الخصوصية. يمكن أن تساعد هذه الأدوات في حماية البيانات الشخصية وضمان استخدامها بشكل آمن ومشروع.

أ- التشفير

التشفير هو عملية تحويل البيانات إلى شكل غير قابل للقراءة، حماية البيانات خلال عملية النقل والتخزين. يضمن أن البيانات لا يمكن قراءتها إلا من قبل الأشخاص المخولين. تُعتبر تقنيات التشفير

1. OECD Guidelines on the Protection of Privacy and Transborder Flows of PersonalData]:http://www.oecd.org/internet/ieconomy/oecdguidelinesontheprotectionofprivacyandtransborderflowsofpersonaldata.html.
2. General Data Protection Regulation (GDPR): https://gdpr.eu/
3. Convention 108 and Protocol: https://www.coe.int/en/web/data-protection/convention108-and-protocol

القوية مثل AES (Advanced Encryption Standard) و RSA (Rivest-Shamir-Adleman) من بين الأكثر استخدامًا[1].

ب-تقنيات إخفاء الهوية

تقنيات إخفاء الهوية يمكن أن تلعب دورًا مهماً في حماية الخصوصية من خلال تعديل أو إزالة المعلومات الشخصية حيث لا يمكن تتبعها من الأفراد. يتم استخدام هذه التقنيات على نطاق واسع في مجالات البيانات الصحية والبحثية[2].

ج -التحكم في الوصول

أنظمة التحكم في الوصول تهدف إلى ضمان الوصول فقط للأشخاص المصرح لهم بالاطلاع على البيانات الشخصية. يمكن استخدام تقنيات مثل التحقق الثنائي وتحديد الهوية البيومترية لتعزيز مستوى الأمان[3].

د-إدارة الحقوق الرقمية

تهدف إدارة الحقوق الرقمية (DRM) إلى حماية المحتوى الرقمي من الاستخدام غير المصرح به. يمكن أن تسهم هذه التقنيات في حماية البيانات الشخصية وحقوق الملكية الفكرية[4].

هـ-التوازن بين الاستخدام الفعال للتكنولوجيا والحفاظ على الخصوصية

مبدأ الخصوصية منذ التصميم هو نهج أساسي لضمان حماية الخصوصية. يتطلب هذا النهج دمج مبادئ الخصوصية في مراحل تصميم وتطوير الأنظمة والتطبيقات[5]. يرى الباحث ضرورة استخدام هذا النهج في فلسطين.

---

1. National Institute of Standards and Technology (NIST): https://csrc.nist.gov/publications/detail/sp/800-57-part-1/rev-5/final
2. Anonymisation: Managing Data Protection Risk Code of Practice: https://ico.org.uk/media/1061/anonymisation-code.pdf
3. Two-Factor Authentication (2FA) for Security (2022): https://www.cisa.gov/two-factor-authentication-2fa
4. Digital Rights Management (DRM) Technology: https://www.ibm.com/topics/digital-rights-management
5. Privacy Transparency. (2018). Privacy by Design: https://www.ipc.on.ca/privacy/privacy-by-design/

و –الشفافية والمساءلة

ينبغي على الشركات والمؤسسات أن تكون شفافة حول كيفية تجميع واستخدام البيانات الشخصية. ويشمل ذلك إشعار الأفراد بأساليب جمع البيانات والأغراض المتعلقة باستخدامها وحقوقهم المتعلقة بها[1]. وعليه نرى ضرورة اعتماد الشفافية والمساءلة في دولة فلسطين.

ز –التوعية والتثقيف

يجب توعية الأفراد حول أهمية الخصوصية وكيفية حماية بياناتهم الشخصية. يمكن أن تشمل هذه الجهود حملات توعية وتدريبات عملية حول أفضل الممارسات لحماية الخصوصية[2].

الأمثلة العملية:

أ– أجهزة المنزل الذكية: يمكن استخدام التشفير وضبط الخصوصية بشكل قوي لحماية البيانات التي يتم جمعها من قبل الأجهزة المنزلية الذكية مثل مكبرات الصوت والكاميرات[3].

ب– تطبيقات الصحة: تستخدم تقنيات الإخفاء والتشفير لحماية البيانات الصحية الحساسة[4].

حماية الخصوصية في العصر الرقمي تتطلب جهوداً قانونية وتقنية متكاملة لضمان الحماية الكاملة للبيانات الشخصية. يجب أن يكون هناك توازن بين الاستخدام الفعال للتكنولوجيا والحفاظ على الخصوصية؛ من أجل مستقبل رقمي آمن وموثوق. ويرى الباحث إجمالاً ضرورة اتخاذ التدابير التقنية كافة في دولة فلسطين.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة التحديات الدستورية التي تواجه حماية الخصوصية في العصر الرقمي، وتم استعراض التأثيرات الكبيرة للتكنولوجيا الرقمية على حياتنا اليومية، وكيفية تحولها إلى أداة أساسية في التفاعل الاجتماعي، والعمل، والتعليم، والرعاية الصحية، والاقتصاد، والثقافة والترفيه. كما تم تحليل القوانين الحالية والتشريعات المتعلقة بحماية الخصوصية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على التهديدات

1. Transparency and Accountability in Data Privacy: https://iapp.org/news/a/the-importance-of-transparency-and-accountability-in-privacy-and-data-protection/
2. Privacy Awareness Training: https://www.sans.org/security-awareness-training/privacy-awareness/
3. Hall, Fraser. Maglaras, Leandros. Aivaliotis, Theodoros. Xagoraris, Loukas. Kantzavelou, Ioanna. (2020). Smart Homes: Security Challenges and Privacy Concerns. ResearchGate.
4. Health App Privacy: https://www.healthit.gov/topic/privacy-security-and-hipaa/health-app-developers-privacy-security-resources

التكنولوجية التي تؤثر على الخصوصية. وتوصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا الرقمية تحمل فوائد هائلة ولكنها تفرض أيضًا تحديات جديدة تتعلق بحماية الخصوصية.

أولاً: النتائج

1. الحاجة إلى تحديث التشريعات: للحفاظ على حماية كافية للخصوصية في العصر الرقمي، من المهم الآن تحديث وتطوير التشريعات القائمة في ضوء الصعوبات الدستورية والتكنولوجية المعاصرة.
2. استخدام التكنولوجيات المعاصرة: مع معالجة الصعوبات التي تطرحها التكنولوجيا الرقمية، والتركيز على استخدام التكنولوجيات المعاصرة لحماية البيانات الشخصية.
3. تفعيل الحقوق الشخصية: في ضوء التطورات التكنولوجية، من الضروري وضع قوانين واستراتيجيات متطورة لضمان تفعيل وحماية الحقوق الشخصية.
4. احترام الحقوق الفردية: مع وجود أساليب لحماية هذه الحقوق، يجب مراعاة الحقوق الفردية والخصوصية في ضوء التطورات التكنولوجية الحديثة.
5. استدامة الخصوصية: من أجل تلبية معالجة المشكلات التكنولوجية بشكل صحيح، يجب تغيير التنظيم لضمان الخصوصية في العصر الرقمي.
6. الحاجة إلى التوازن القانوني: يجلب استخدام التكنولوجيا الرقمية معه صعوبات جديدة تحتاج إلى توازن قانوني بين حماية المعلومات الشخصية واستخدامها بشكل مناسب وفعّال.

ثانياً: التوصيات

1. وضع وتحديث التشريعات: لمواكبة السرعة التي تتغير بها التكنولوجيا، يجب على المشرعين وصانعي السياسات وضع وتعديل القواعد واللوائح المتعلقة بحماية البيانات الشخصية.
2. المعايير الصارمة: وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، ينبغي وضع مبادئ توجيهية صارمة لجمع البيانات واستخدامها مع حماية حق الأفراد في الخصوصية.
3. من الضروري تعزيز التعاون الدولي لتبادل أفضل الممارسات وتوفير مبادئ توجيهية موحدة لحماية البيانات الشخصية عبر الحدود، لا سيما في ضوء العقبات التقنية المتزايدة العابرة للحدود.
4. دعم البحث والتطوير: يُعد البحث والتطوير في مجال حماية البيانات الشخصية أمر بالغ الأهمية؛ لأنه يساعد في إيجاد نُهَج تكنولوجية وقانونية جديدة لمعالجة المشكلات الجديدة.

5. زيادة معرفة المجتمع: من خلال مبادرات التعليم والتوعية المستمرة، يزداد فهم الناس لقيمة حماية حقوقهم وخصوصيتهم في العصر الرقمي.

بيان تضارب المصالح:

يقر جميع المؤلفين أنه ليس لديهم أي تضارب في المصالح.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: النصوص القانونية والمواثيق:

1. الأمم المتحدة. تأثير التكنولوجيات الرقمية. موقع الأمم المتحدة، متاح على الرابطالآتي : https://www.un.org/ar/un75/impact-digital-technologies
تاريخ الزيارة 24-7-2024.
2. الدستور الألماني. متاح على الرابط الآتي:
https://www.constituteproject.org/constitution/German_Federal_Republic_2012?lang=ar
تاريخ الزيارة 27-7-2024.
3. قرار مجلس الوزراء الفلسطيني رقم (3) لسنة 2019، بالبيانات الشخصية الخاصة بالمواطنين.
تم الاسترجاع من .http://maqam.najah.edu/legislation/85/view
تاريخ الزيارة 24-7-2024.

ثانياً: المراجع

الكتب العربية:

1. برادة عبد الرزاق؛ القصير فتحي، الأمن السيبراني ودوره في الحد من الهجمات الإلكترونية، 2024.
2. تغريد بنت عبد الفتاح الرحيلي؛ علي بن شرف الموسوي؛ وآخرون، الفجوة الرقمية: التحديات والتطبيقات في البيئة التربوية العربية، 2023.
3. ثناء أبازيد، واقع التجارة الإلكترونية والتحديات التي تواجهها عربياً ومحلياً. الموسوعة السياسية، 2019.
4. سبيكويوس، تحرير ويندلر، توماس، ترجمة حاتم النجدي، التطورات في تكنولوجيا الرعاية الصحية تشكيل مستقبل الرعاية الصحية، 2015.
5. ليلى عبد المجيد، التنظيم التشريعي والقانوني للإعلام التقليدي والإلكتروني. العربي للنشر، 2021.

الرسائل العلمية:

1. حميد حنون خالد. المحكمة العليا ودورها في بناء وحماية النظام الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة العلوم القانونية، مجلد. 27، ع. 1، 2012.

2. دعاء عادل إبراهيم السيد، تأثير تطبيق الرقمنة على جودة الخدمات الحكومية المقدمة: دراسة تطبيقية على مصلحة الضرائب المصرية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. مج 14، ع 1، 2023.

3. رجب دسوقي إبراهيم، الحماية الدستورية للحق في الخصوصية في ظل الثورة المعلوماتية "دراسة تحليلية مقارنة"، 2024.

4. وسام نعمت إبراهيم السعدي، الحقوق الرقمية وآليات الحماية الدولية المقررة لها في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، المؤتمر الدولي الرابع للقضايا القانونية، جامعة تيشك الدولية، المجلد الأول، 30 نيسان، 2019.

الكتب الأجنبية:

1. Cortez, E. K. Data protection around the world: privacy laws in action. Springer. 2020.
2 Johannes Morsink .Article by Article: The Universal Declaration of Human Rights fora New Generation. University of Pennsylvania Press. 2021.
3. Kretzmer, D., & Klein, E.The concept of human dignity in human rights discourse.2002.
4. Solove, Daniel J. and Schwartz, Paul M. Privacy Law Fundamentals. International Association of Privacy Professionals. 2011.

الدوريات:

1. Eskens, S. The personal information sphere: An integral approach to privacy and related information and communication rights. Journal of the Association for Information Science and Technology, 71(9), 2020.
2. Seubert, S., & Becker, C.The Democratic Impact of Strengthening European Fundamental Rights in the Digital Age: The Example of Privacy Protection. *German Law Journal*, *22*(1).2021.
3. Wuest, J. A Conservative Right to Privacy: Legal, Ideological, and Coalitional Transformations in US Social Conservatism. *Law & Social Inquiry*, *46*(4), .2021

المؤتمرات العلمية:

1. Eric Richardson & Colleen Devine. Emergencies End Eventually: How to Better Analyze Human Rights Restrictions Sparked by the COVID-19 Pandemic Under the International Covenant on Civil and Political Rights, 42 MICH. J. INT'L 2020.

مواقع الإنترنت:

1. واقع الخصوصية الرقمية وحماية البيانات في فلسطين .IFEX . تم الاسترجاع من
2. https://ifex.org/ar/palestine-reality-of-digital-privacy-and-data-protection/. تاريخ الزيارة 2024-7-28.

3. شبكة فلسطين الإخبارية. حملة يطلق تقرير جديد حول واقع الخصوصية وحماية البيانات في فلسطين. تم الاسترجاع من https://pnn.ps/news/55442. تاريخ الزيارة 25-7-2024.

4. اليونسكو. (2023). التقرير العالمي لرصد التعليم 2023: التكنولوجيا في مجال التعليم: أداةٌ وفق أيّ شروط؟ مكتبة اليونسكو 2023، متاح على الرابطت الآتي : https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000386165_ara، تاريخ الزيارة 25-7-2024.

مواقع الإنترنت باللغة الإنجليزية:

1. Anonymisation: Managing Data Protection Risk Code of Practice: https://ico.org.uk/media/1061/anonymisation-code.pdf , retrieved on 24-7-2024.
2. Convention 108 and Protocol: https://www.coe.int/en/web/data-protection/convention108-and-protocol, retrieved on 27-7-2024.
3. Digital Rights Management (DRM) Technology: https://www.ibm.com/topics/digital-rights-management, retrieved on 25-7-2024.
4. European Data Protection Board: https://edpb.europa.eu/edpb_en , retrieved on 28-7-2024.
5. General Data Protection Regulation (GDPR): https://gdpr.eu/, retrieved on 28-7-2024.
6. Health App Privacy: https://www.healthit.gov/topic/privacy-security-and-hipaa/health-app-developers-privacy-security-resources, retrieved on 28-7-2024.
7. National Institute of Standards and Technology (NIST): https://csrc.nist.gov/publications/detail/sp/800-57-part-1/rev-5/final , retrieved on 25-7-2024.
8. OECD Guidelines on the Protection of Privacy and Transborder Flows of PersonalData]:http://www.oecd.org/internet/ieconomy/oecdguidelinesontheprotectionofprivacyandtransborderflowsofpersonaldata.html. retrieved on 28-7-2024.
9. Office of the Australian Information Commissioner: https://www.oaic.gov.au/privacy/the-privacy-act/ , retrieved on 25-7-2024.
10. Office of the Privacy Commissioner of Canada: https://www.priv.gc.ca/en/privacy-topics/privacy-laws-in-canada/the-personal-information-protection-and-electronic-documents-act-pipeda/ , retrieved on 27-7-2024.
11. Privacy Awareness Training: https://www.sans.org/security-awareness-training/privacy-awareness/, retrieved on 28-7-2024.
12. Privacy Transparency. (2018). Privacy by Design: https://www.ipc.on.ca/privacy/privacy-by-design/ , retrieved on 28-7-2024.
13. Transparency and Accountability in Data Privacy: https://iapp.org/news/a/the-importance-of-transparency-and-accountability-in-privacy-and-data-protection/, retrieved on 28-7-2024.
14. Two-Factor Authentication (2FA) for Security (2022): https://www.cisa.gov/two-factor-authentication-2fa, retrieved on 28-7-2024.